الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التارخ

السنة الثالثة تاريخ

محاضرات مقياس: تاريخ النظم السياسية

المحاضرة رقم 01:

مفهوم النظم السياسية

أستاذ المقياس:

د/ راجعي عبد العزيز

السنة الجامعية: 2024/2023

السداسي: السادس.

عنوان الوحدة: تعليم استكشافية.

المـادة: تاريخ النظم السياسية بين 1945-1989م.

أهداف التعليم:

يكتسب الطالب من خلال دراسته لهذه المادة المعرفة بمختلف النظم السياسية السائدة في العالم في العصر الحديث، ودورها في حكم الشعوب، وإدراك صيرورة الأحداث التاريخية عبر هذه النظم.

المكتسبات القبلية:

المعرفة المطلوبة التي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، هو أن الطالب من خلال دراسته للأحداث التاريخية عبر العصور كانت وراءها كيانات سياسية ودول، وبالتالي يدرك طبيعة تلك الأنظمة في وقوع الأحداث التاريخية.

محتوى المادة:

-1النظم السياسية الليبرالية

- الايديولوجية الليبرالية
- مبادئ التنظيم السياسي في النظم السياسية الليبرالية
- مبدأ الشرعية
- مبدأ سيادة الأمة
- مبدأ الفصل بين السلطات

-2النظم السياسية الليبرالية الحديثة

- النظام البرلماني
- النظام الرئاسي
- نظام حكومة الجمعية

-3النظم الشمولية (نموذج النظام السياسي السوفياتي).

المراجع:

1. محمد رفعت عبد الوهاب، النظم السياسية.
2. محمد كامل ليلة، النظم السياسية.
3. ثروت بدوي، النظم السياسية.
4. عاصم أحمد عجيلة، النظم السياسية.
5. عادل ثابت، النظم السياسية.

6. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية.

7. محمد ناصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة.

8. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، النظم السياسية وسياسات الإعلام.

9. حافظ علوان حمادي الدليمي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية

1. Marcel Prélot et J. Boulois, Institutions Politiques et Droit Constitutionnel

2. André Hauriou, J. Gicquel et P. Gelard, Institutions Politiques et Droit Constitutionnel

مقدمة:

النظام السياسي هو نتيجة تطور المجتمع الإنساني انطلاقا من بيئته الاجتماعية البسيطة التي تتكون من أسرة كوحدة أساسية إلى بنية مجتمعية مركبة تحتاج على عملية تنظيم وإلى قوانين، أفضت لما يعرف بالحضارات والدول. وبالتالي نجدها قد أفرزت لنا ما اصطلح عليه بالنظام السياسي الذي يمثل أداة تفاعلية بين البيئة الداخلية للدولة وبين المجتمع الدولي، تكون نتيجتها ظهور أنواع من الأنماط والأنظمة السياسية والتي تتماشى مع طبيعة كل مجتمع وبيئته السياسية وكذلك حسب العوامل التاريخية التي ساهمت في بناء هذه الأنظمة السياسية. **وعليه سنحاول في هذه المحاضرة التعرف على ماهية النظم السياسية.**

1. تعريف النظام السياسي:

يعد تحديد مصطلح (النظم السياسية) من الأمور المعقدة، فضلا عن صعوبة الوصول الى تعريف دقيق الى النظام السياسي، وذلك بسبب ما يثيره مصطلح السياسة من غموض وبعد عن التحديد، ولهذا فإن هنالك العديد من التعاريف قد قدمت من قبل الفقهاء والمختصين والمهتمين، الى النظام السياسي، نأخذ منها على سبيل المثال:

- د/ حسان شفيق العاني: محصلة الظروف والمبادئ السياسية التي تفرض اتخاذ سلوك وظيفي تعقيبي في اتخاذ القرارات الملزمة بالمجتمع كليا.

- د/ ثروت بدوي: هو مجموعة من القواعد والاجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، تبين نظام الحكم، ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها، والدور الذي تقوم به كل منها.

- د/ صالح جواد الكاظم ود/ علي غالب العاني: عرفوه على أنه مجموعة عناصر مهمتها الابقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته، تديره سلطة سياسية.

- د/ ماجد راغب الحلو، يعرفه اصطلاحا على أنه أنظمة الحكم وانواعه وطرائقه في الدول المختلفة. ويحدد نظام الحكم في كل دولة طبقا لقانونها الدستوري.

ويمكن تعريف النظام السياسي على أنه: مجموعة عناصر مجتمعية متفاعلة فيما بينها، وفق نمط سياسي وقانوني معين، في بيئة محلية واقليمية وعالمية، من خلال مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية، لتحقيق أهداف تنموية وأمنية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى.

إن مفهوم النظام السياسي ليس محدداً بتعريف موحد، بل هو يختلف من بلد لآخر ومن دولة لأخرى. كما أنه قد يختلف تفسيره في الدولة ذاتها. ولذلك فإن اقتصار تعريف مفهوم النظام السياسي على نموذج واحد ليس عادلاً. ولذلك فنحن نرى أنه كلما اختلف تعريف النظام، اختلف شكل الدولة،

وذلك تبعاً لتاريخ وحضارة وعصر كل شعب وتجاربه. ولعل هذا ما يفسر عدم ملاءمة الديمقراطية التي يتغنى بها الغرب للكثير من البلدان الأخرى التي تختلف عنه ثقافيا وحضاريا.

وبالتالي فإن النظم السياسية بتعريفها الموجز: يقصدُ بها أشكال الحكومات المختلفة، والتي تباشر السلطة في المجتمعاتِ الإنسانية.

2. ظهور الأنظمة السياسية:

إن بداية ظهور الأنظمة السياسية تعود إلى العصور القديمة على غرار مصر الفرعونية والدولة البابلية وغيرها، أما الأولى فكان عمادها تأليه الحاكم وسلطته المطلقة. والثانية كانت أول ملكية وضعت دستوراً لها (قانون حمورابي)، لتأتي بعدها الإمبراطورية الرومانية التي سيطرت على مجمل أوروبا وبلاد المشرق. وهي التي قامت على قوة السلطة المركزية، أي الملكية، ما شكل بداية لظهور الدولة بمفهومها الحديث.

جاءت الأديان لتضع مفاهيمها الخاصة بالنظام السياسي لأتباعها. خاصة المسيحية فلقد سيطرت على ملكيات أوروبا، وراحت تنازعها في ملكها. اضطرب حينها مفهوم الدولة، وراح النظام السياسي يتأرجح ما بين السلطة الروحية والسلطة الدينية، ذلك استمر إلى أن حسمت الثورات الفرنسية والبريطانية مدنية الدولة في مفهومها الحديث، وهو القائم على أسس الأرض والشعب والسيادة.

فيما بعد جاء الإسلام ليتخطى مفهوم الدولة ذات الحدود ولقد اعتمد القرآن دستوراً لها. توسعت الدولة الإسلامية ذات السلطة المركزية التابعة للخليفة، وكان نظامها السياسي قائم على أسس دينية بحتة، كالعدل والشورى والمساواة. ولكن صراعات الحكام المسلمين دفع بالدولة الإسلامية إلى الأفول، وكانت آخر نماذجها السلطنة العثمانية.

اعتمدت بريطانيا النظام الديمقراطي، فكانت أولى الدول التي تبنت نظاماً سياسياً لها قائماً على الانتخاب. ثم تلتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشر في معظم بلدان العالم خاصة بعد الحربين العالميتين.

فيما بعد جاء الإسلام ليتخطى مفهوم الدولة ذات الحدود. ولقد اعتمد القرآن دستوراً لها. توسعت الدولة الإسلامية ذات السلطة المركزية التابعة للخليفة، وكان نظامها السياسي قائم على أسس دينية بحتة، كالعدل والشورى والمساواة. ولكن صراعات الحكام المسلمين دفع بالدولة الإسلامية إلى الأفول، وكانت آخر نماذجها السلطنة العثمانية.

اعتمدت بريطانيا النظام الديمقراطي، فكانت أولى الدول التي تبنت نظاماً سياسياً لها قائماً على الإنتخاب. ثم تلتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بظهور دستورهما أواخر القرن 18م، ثم انتشر في معظم بلدان العالم خاصة بعد الحربين العالميتين.

في سياق مختلف، نشأت الشيوعية أيضا في كنف السيطرة الدينية المسيحية على أوروبا. ومانت تدعو إلى تأميم أملاك الدولة لصالح الشعب. ثم تطور هذا المفهوم السياسي للنظام فيما بعد ليصبح نظاما قائماً تبنته دول اوروبا الشرقية لا سيما الاتحاد السوفياتي، ثم بعض الدول النامية وبعض الدول العربية.

3. أنواع الأنظمة السياسية:

أولا/ الملكية المطلقة:

وهي الأنظمة التي يمارس فيها الملك سلطته بشكل مطلق حتى ولو كانت ضد المصلحة العامة، وليس على رعيته سوى الطاعة المطلقة، ويتميز هذا النظام بالوراثة التي تتوافق مع الحكم الملكي، وتتمثل سلطة الملوك في تغيير القوانين، وفي حال مخالفة هذه القوانين لا يتعرض الملك لأي مساءلة، حيث كان الملوك يدعون الألوهية، أما في عصرنا الحالي فقد أصبح النظام الملكي مقيد بالقوانين.

ثانيا/ الدكتاتورية:

يعتبر تجسيد للنظام الفردي، يحكمه شخص واحد يدعى الديكتاتور الذي يفرض سيطرته بالقوة ويمارس السلطة حسب هواه، كأن يلغي الدستور أو يغيره ويتحكم بالقرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون أن يخضع لأي رقابة، كما يقوم بإلغاء جميع الأحزاب القائمة وتأسيس حزب واحد، ويسعى لكسب تأييد الشعب له ويتسلم مقاليد الحكم بالطرق السلمية وإن لم يستطع فبالقوة، مثال ذلك هتلر الذي وصل إلى السلطة عام 1933م. يوصف النظام الديكتاتوري بأنه مؤقت مرهون بأوضاع تمر بها البلاد، ويزول بزوال الحكام.

ثالثا/ الديمقراطية:

يقصد بها حكم الشعب، وتعتبر الديمقراطية الحكومة التي يشارك فيها أكبر عدد من أفراد الشعب، ويعتمد فيها على احترام حقوق الفرد والتعددية السياسية والمساواة السياسية وحكم الأغلبية وحكم القانون.

4. الخصائص المشتركة بين الأنظمة السياسية:

رغم أن لكل نظام سياسي خصائص معينة تتعلق بظروف نشأته، والنظرية السياسية التي تحكم طبيعته والأهداف التي وجد من أجلها والأسس التي قامت عليها مؤسساته السياسية، إلا أنه ثمت خصائص تشترك فيها الأنظمة السياسية وهذه أهمها:

أولا/ شكل النظام السياسي:

ويقصد بهيكل النظام السياسي، المؤسسات التي يتكون منها وتركيبها وعلاقتها فيما بينها، فلكل نظام شكل معين يتضح من خلال الدستور بغض النظر عن بساطة تركيبه أو تعقيده وسواء كان هذا النظام بدائيا أو متطور.

ثانيا/ أهداف النظام السياسي ودوره:

الغاية من وجود نظام سياسي معين هو تحقيق أهداف الجماعة، المتمثلة في وظيفة الدولة، ويختلف دور كل نظام سياسي في تحقيق هذه الأهداف باختلاف القيادات السياسية ومذاهبها.

ثالثا / اختصاص النظام السياسي:

النظام السياسي يتكون من مجموعة مؤسسات تقوم بوظائف سياسية معينة، الغاية منها تحقيق أهداف معينة كي تلعب دورا واضحا في النظام السياسي، ومهما تم تحديد وظائف هذه المؤسسات، فإن وظائف النظام السياسي متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض، وهذا راجع إلى وظائف مؤسسات النظام وطبيعتها المعقدة من جهة، ومن جهة أخرى حرص النظام السياسي على إلزامية التغيير لحفظ الاستقرار الذي يضمن له البقاء لمدة أطول.

رابعا / تركيبة النظام السياسي:

إن اهم سمات النظام السياسي تركيبته المعقدة ويزداد هذا التعقيد الجانب المتعلق بعلاقة عناصره وتفاعلها مع بعضها البعض، وهذا راجع لعاملين إثنين:

- أنه نظام فرعي متشابك مع أنظمة فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الاجتماعي.
- دور النظام السياسي في تحقيق أهداف الجماعة السياسية من خلال وظائفه المتشابكة.